تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وامكانية استثمارها

د.علي عبد الامير ساجت
dr.alialkaby@yahoo.com
جامعة بغداد - كلية الاداب

المستخلص
هناك تغييرات ديموغرافية يتعرض لها سكان العراق خلال العقود القادمة تتمثل في اختلافات معدلات نمو الفئات العمرية الثلاث بسبب اختلافات معدلات النمو العام المعتمدة على المواليد والوفيات ، هذا التباين في معدلات النمو السكاني للفئات العمرية سيخلق عدد من النتائج الديموغرافية اهمها اختلاف حجم السكان للفئات العريضة وبالتالي ارتفاع نسبة السكان للفئة الوسطى (سن العمل) لتصل الى 60% من سكان العراق ، وترتبط هذه النسبة بمتطلبات الفئة السكانية المذكورة واهم هذه المتطلبات هو العمل فسيرتفع الطلب على العمل بنسب كبيرة تفوق قدرة البلد على عرض العمل مما سيزيد من فجوة البطالة ، وللنافذة اليدموغرافية اثار ايجابية كبيرة لا ترتبط بارتفاع نسب السكان في سن العمل بل تتعداه الى زيادة الادخار وتحسن نوعية الانفاق وارتفاع مستوى المعيشة للسكان وانعكاساتها على اغلب المتغيرات السكانية وترتبط هذه العمليات بالنو الاقتصادي للبلد حيث ستسهم بشكل كبير في زيادة نموه الاقتصادي ، وسيكون للنافذة الديموغرافية اثر سلبيا في حال لم يستطع سوق العمل استيعاب الطلب على العمل وما لهذه الحالة من تداعيات سكانية واقتصادية وسياسية واجتماعية وامنية ، البحث يبحث السيناريوهات المتعددة ويرسم خطوات عملية للاستثمار عبر تسليط الضوء على تجارب عدد من الدول في هذا المجال .

The evolution of demographic variables and their relationship to the demographic opportunity in Iraq and the possibility of investing

Dr. Ali Abdul-Ameer Sachit
University of Baghdad – College of Arts

Abstract
The variables of quantitative and qualitative Population role in the economic development process and it was said the human center of development and population is the goal of development and its tool , and Iraq suffers from problems in the economic growth and the standard of living and development in general, and if I want him evolution and development sectors must pay for these demographic changes especially , to study and that invest Pmaasb in the interest of the man

The study of the demographic situation in Iraq and at the provincial level to track paths demographic change and its impact on the entry of Iraq to the demographic window due to the change in the age structure of the population and how to use them and invested well in the light of international experiences and the success of Southeast Asian Nations to do so.

Where is the population variable quantitatively and qualitatively affect the economic and social changes , political , environmental and demographic variables in the interaction where I am constantly among themselves , and these variables affect the age structure of the population , including most notably birth , which affected fertility population , and because of the development that is going through these changes and their impact on installation age of the population in Iraq, which will lead to the emergence of demographic Dividend , which represents a change of the relationship between the growth of the working age population and population growth dependents, including the demographic variables predictable and turn the strategic development can then predict to enter Iraq and the whole country to this window and Althau economy.

Focused research on the study of what deity demographic changes to the population

مقدمة :-

للمتغيرات الكمية والنوعية للسكان دور في عملية التنمية الاقتصادية ولذلك قيل الانسان محور التنمية والسكان هم هدف التنمية واداتها ، في الوقت الذي يعاني فيه العراق من مشاكل في النمو الاقتصادي و مستوى المعيشة و التنمية بشكل عام فان الخصائص السكانية في تغير ، و اذا اريد له التطور و تنمية القطاعات فلا بد ان يولي لهذه التغييرات اهتماما بغية استثمارها لمصلحة الانسان .

جاءت هذه الدراسة عن الوضع الديموغرافي في العراق وتحولاته المستقبلة و على مستوى المحافظات لتتبع مسارات التغير الديموغرافي واثره في الهيكل العمري و دخول العراق الى النافذة الديموغرافية ودورها في ارتفاع النمو الاقتصادي بعد استثمارها على ضوء التجارب الدولية وبالتحديد تجربة دول جنوب شرق اسيا .

يعتبر السكان متغيرا كميا ونوعيا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والمتغيرات الديموغرافية في تفاعل مكاني مستمر فيما بينها ، ومن هذه المتغيرات ما يؤثر في التركيبة العمرية للسكان ومنها على الاخص المواليد والتي تتاثر بالخصوبة السكانية ،

التطور الذي تمر به هذه المتغيرات وتاثيرها في التركيب العمري للسكان في العراق سيؤدي الى ظهور الهبة الديموغرافية والتي تمثل تغيرا للعلاقة بين نمو السكان في سن العمل ونمو السكان المعالين ، وبما ان المتغيرات الديموغرافية يمكن التنبوء بها وبدورها الاستراتيجي في التنمية فيمكن حينها التنبوء بدخول العراق ومحافظاته الى هذه النافذة وتهيئة مستلزمات استثمارها لحصد نتائجها الاقتصادية والديموغرافية .

يتركز البحث على دراسة ما هية التغيرات الديموغرافية المستقبلية لسكان العراق والمحافظات وعلاقة هذه التغييرات بالتحول الديموغرافي (النافذة الديموغرافية) وعلاقة الاخيرة وانعكاساتها على الادخار والاستهلاك ونصيب الفرد من الدخل والتنمية بشكل عام وستكون في نفس الوقت سببا في رفع نوعية الحياة للسكان ومستوى المعيشة وتغييرات ديموغرافية اهمها ما يتعلق بالنمو السكاني .

ان هناك تطورا ديموغرافيا خلال المدة القادمة يتمثل في تغير اتجاه معدلات النمو السكاني للسكان وللفئات العمرية بفعل تغير اتجاهات الخصوبة ، هذا التغير سيكون له الاثر في تباين معدلات نمو السكان صغار السن والفئة الوسطى وهم السكان في سن العمل مما سيتيح للعراق الدخول في الهبة الديموغرافية ، وكذلك تدور مشكلة البحث حول تحديد وقت دخول العراق للهبة الديموغرافية عبر التنبوء بالتغييرات الديموغرافية ذات الصلة .

ومع دخول العراق هذه المرحلة يجب ان يكون مستعدا لاستثمارها والا ستكون عبء ديموغرافيا ثقيلا وتتطلب عملية استثمارها تهيئة واستعدادات تتعلق منها بسوق العمل ومرونته وقدرة العراق على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي لمن هم في سن العمل اي زيادة الطاقة الاستيعابية لسوق العمل .

يتناول البحث هذه الفرضيات و التحديات التي تواجه العراق في استثمار النافذة الديموغرافية عبر اتباع ستراتيجيات للنمو الاقتصادي وسياسات عامة واصلاحات اقتصادية وسياسية يجب القيام بها للحيلولة دون الفشل او عدم استثمار هذه الفرصة .

كما يتطرق البحث الى تجارب عدد من الدول واهمها دول شرق اسيا في مجال الاستثمار لهذه المتغيرات ودورها في رفع مستوى التنمية البشرية .

ان استثمار هذه الهبة له اثار مهمة تدخل في اطار تحقيق اهداف الالفية ومن اهمها القضاء على الفقر ورفع مستوى التعليم والبطالة والجوع والتي تعد مشاكل يعاني منها سكان العراق اليوم فالبحث يعكس في النهاية المنافع التي يمكن ان يجنيها العراق من استثمار للتحول الديموغرافي وانعكاساته على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع والدولة ووفق الاهتمام العالمي بدمج قضايا السكان بالتنمية .

ان السكان متغيرا نوعيا وكميا يؤثر على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و البيئية و يتأثر بها خاصة وان هذه التغيرات الديموغرافية يمكن التنبؤ بها و بدورها الاستراتيجي في عملية التنمية .

و يعاني العراق اليوم من اثار المؤشرات الديموغرافية و يحاول جاهدا اجراء تغييرات على هذه المؤشرات و اهم اليات النجاح في هذا التغير هو انعكاس الاثار الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و البيئية عليها و تاثيرها فيها و يحاول تقليل الفقر و الجوع و غيرها من المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها سكان العراق اليوم و استثمار الهبة الديموغرافية هو الحل لهذه المشاكل .

مفهوم النافذة الديموغرافية (The Demographic Window) :-

تعرف على انها تحول ديموغرافي بين سكان المجتمع نتيجة انخفاض معدلات الانجاب بحيث يتحول غالبيته من الاطفال و صغار السن و المعالين الى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل و الانتاج المجموعة الاكبر ، وعندما يكون معدل نمو السكان النشطين اقتصادياً في الفئات العمرية (15-64)اعلى من معدل نمو الفئات السكانية المعالة وهم صغار السن دون الخامسة عشر و كبار السن خمس و ستون عاماً فاكثر[1] .

كما تعرف على انها منحة مؤقتة تستمر لمدة تتراوح مابين 30-40 عاما و يترتب عليها خلق فرص مواتية للنمو الاقتصادي الاصلي القريب و المتوسط باعتماد اساسيات مواتية لهذا الحدث الهام [2]

لذا فالهبة الديموغرافية تتحقق في شرطين كما عرفتها الامم المتحدة ، الاول ان تقل نسبة السكان دون(15) عاما عن 30% من اجمالي السكان و الثاني ان لا تزيد نسبة المسنين فيها (65فاكثر) عن 15%من اجمالي السكان
ميزة الديموغرافية وفرصة تنموية تظهر في البلدان التي تتميز بأتساع قاعدة هرمها السكاني و تفتح الباب امام عملية التحول الديموغرافي لذلك فهي فرصة تتيحها عملية التغير النوعي في التركيب العمري [3] .

اهمية النافذة الديموغرافية :-

تكمن اهمية هذه النافذة في اثارها في بعدين هما الادخار و الاستثمار وما يرافق ذلك من انعكاسات ايجابية تعد هبة للبلد ، وقد تكون عبء في حال عدم الاستجابة لها و الفشل في التهيئة لها ، ترتبط مسألة تحويل العبء الديموغرافي المتمثل في ارتفاع حجم السكان و زيادة حجم السكان في سن العمل الى هبة ديموغرافية بقدرة العراق على رفع نسبة المشاركة في العمل اولاً لكي يجني ثمار هذه الهبة .

ان زيادة نسبة السكان في سن العمل و زيادة القوى العاملة يعمل على انخفاض معدلات الاعالة وما يترتب عليها من اثار لارتفاع معدلات الادخار والاستثمار ومع انخفاض معدلات الاعالة و الخصوبة و زيادة متوسط دخل الفرد سيتولد زيادة في الطلب على السلع و الخدمات يعمل السوق على زيادة الاستثمار بتلبيتها مما يؤدي الى زيادة في الطلب على العمالة و عرض فرص العمل اي قدرة السوق في التشغيل و انخفاض معدلات البطالة .

اي ان توازناً ديناميكياً لسوق العمل سيتولد مع بداية ارتفاع دخل الافراد نتيجة انخفاض معدلات الاعالة و استيعابهم ضمن سوق العمل في الاول

ستتأثر عملية الادخار لدى السكان بهذه التغيرات و ظهور الهبة الديموغرافية و ذلك لان معظم السكان سيكونون ضمن الفئة (15-64) وهي اقل الفئات في معدلات الاستهلاك حيث تتحقق فيها هذه المعدلات نتيجة ميل هذه الفئة الى زيادة معدلات الادخار مع ارتفاعها لدى صغار السن وكبار السن و هي اعلى ما يكون عند سن الخامسة و الاربعين عاماً كضمان لما بعد ترك العمل او التقاعد [4]

و ترتبط هذه العملية في زيادة الانفاق على التعليم و تحسين نوعيته و ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم و زيادة سنواته و تشجيع الاستثمار في القطاع التعليمي .

يؤثر انخفاض معدل الخصوبة على عرض العمل من خلال خفض معدل المعالين الى غير المعالين و زيادة فرصة مشاركة الاناث في قوة العمل نتيجة لانخفاض حجم الاسرة و تغير التركيب العمري يؤثر على سوق العمل و بالتالي على النمو الاقتصادي ايجاباً في حال استوعب هذا السوق الطلب على العمل نتيجة وصول الفئة العمرية ما دون (15)سنة الى سن العمل و سيؤدي انخفاض معدل الاعالة الى زيادة الادخار و ارتفاع مستوى المعيشة و ما يتضمنه من تحسن في نوعية الحياة .

سينعكس التغير الديموغرافي بخلاله على تمكين المرأة و تقليل التفاوت في مشاركتها بالعمل حسب النوع عن طريق انخفاض عدد سنوات الرعاية الاولى بالاطفال وما سيشهده المجتمع من تطور في فرص العمل الجديدة المرتبطة بنوعية التربية و الرعاية التي يتلقاها الاطفال .

ويمكن ايضا ان تؤثر في عدد من المجالات واحداث نقلة نوعية مميزة في النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة من خلال :

- ارتفاع الدخل الفردي.
- ارتفاع دخل الاسرة .
- ارتفاع قدرة الفرد والمجتمع على الادخار.
- ارتفاع القدرة على الاستثمار.
- تحسن النمو الاقتصادي و القدرة التنافسية .
- تحسن في القدرة على الابتكار .
- تحسن في نوعية الخدمات الصحية و الاجتماعية .
- احداث نقلة نوعية في خصائص رأس المال البشري يؤدي الى:
- تحسن في ظروف الاسرة الصحية و التعليمية .
- تحسن ظروف تجدد قوة العمل .
- قدرة واسعة على الحراك والمشاركة .
- قدرة عالية على العطاء والانتاجية .
- توفر فرص افضل لتحقيق التنمية الشاملة المستدامة .

اما عدم استثمارها فان لها اثارا عكسية وعبء كبير ينعكس باثاره على السكان وخاصة بعد انتهاءها و تصبح عبئاً يتمثل في البداية بارتفاع نسب العاطلين عن العمل خاصة بين القادمين الجدد الى سوق العمل و عامل دافع باتجاه المزيد من المشاكل السكانية و تدهور الخصائص السكانية من صحة و تعليم و و تدني مستوى الخدمات الصحية و التعليمية و الاجتماعية .

حجم سكان العراق و اتجاهات النمو لسكان العراق حتى عام 2050 :-

يلاحظ من جدول رقم (1)تطور حجم السكان في العراق و ارتفاعه بشكل متسارع حيث بلغ 34,207,248 نسمة عام 2012 بعد ان كان 22,046,244 نسمة عام 1997 ، و 29,682,081 نسمة عام 2007 ، ومن المتوقع ان يصبح سكان العراق 36,933,684 نسمة عام 2025 اي بعد 13 عام فقط .

و سيتضاعف ثلاثة مرات في عام 2050 ليصل الى 63,693,000 نسمة عن عام 2012 و شكلت الزيادة السنوية 2,7% للمدة 2012- 2025 ، اما للمدة الثانية 2025- 2050 فستنخفض بشكل كبير لتبلغ 1,3% سنويا.

و الملاحظ من الجدول ايضاً ان مسار التحول الديموغرافي يعكس انخفاض معدلات النمو السكاني في المستقبل حيث تراوحت معدلات النمو ما بين 3%للمدة 1997- 2007 و 2,8% للمدة 2007- 2012 و تنخفض الى 1,1%للمدة 2025- 2050 ، نتيجة انخفاض الخصوبة التدريجي رافقه الانخفاض التدريجي في التغير السنوي للسكان ومعدلات النمو السكاني

جدول (1) تطور حجم السكان في العراق للمدة 1997- 2025

السنة	حجم السكان	التغير السنوي%	معدل النمو السنوي
1997	22,046,244		
2007	29,682,081	3,4	3
2012	34,207,248	3,0	2,8
2015	36,933,684	2,6	2,5
2025	47,356,736	2,5	2,5
2050	63,693,000	1,3	1,1

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان وتقديرات السكان للاعوام 2007 ، 2012 ، 2015 ، 2025 ، 2050 .

و سيؤدي الاستمرار في الزيادة السنوية السكانية و معدلات النمو السكاني خلال المدة 2012- 2025 الى اضافة ما يقارب مليون نسمة تقريباً سنوياً كمتوسط حتى عام 2025 كما يلاحظ انخفاض المستمر في معدلات النمو السكاني نتيجة لانخفاض معدلات المواليد الخام

شكل (1)

المصدر : من عمل الباحث باعتماد جدول (1) .

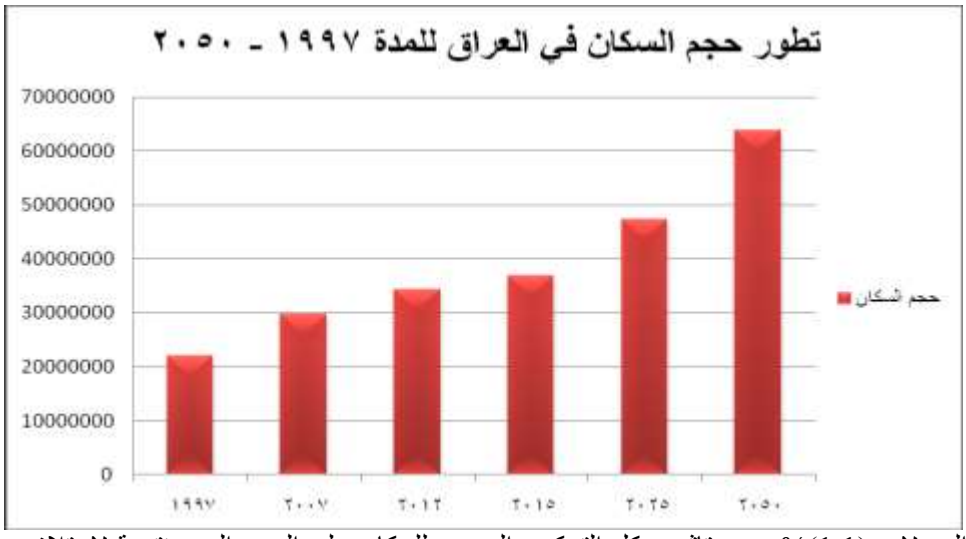

حيث ستبلغ المعدلات (1,1)% و سيتاثر هيكل التركيب العمري للسكان على المدى البعيد نتيجة لاختلاف معدلات النمو بين الفئات العمرية للسكان .

تغير هيكل التركيب العمري للسكان و علاقته بظهور النافذة الديموغرافية :

يلاحظ من جدول (2) تطور حجم السكان حسب الفئات العمرية للمدة 1997- 2025 ، ويتباين حجم التغير السكاني في كل فئة سنوياً و على مستوى الفئات الثلاث لاختلاف معدل النمو و الزيادة السنوية في كل منها ، كما تختلف نسبة كل فئة من مجموع السكان ، و يلاحظ من جدول رقم (2) و(4) تغير نسب هذه الفئات تدريجياً ، فبعد ان كانت الفئة العمرية للسكان (0- 14) تمثل 44,2% من سكان العراق لعام 1997 فانها بدات بالانخفاض لتصل الى 42,4%في عام 2007 و 39,8% لعام 2012 وصولاً الى 36,7% عام 2025 ، و26 % للعام 2041 و يعود هذا الانخفاض في نسبة هذه الفئة من السكان الى تغير مسار الخصوبة و اتجاهه نحو الانخفاض التدريجي وانخفاض معدل نمو هذه الفئة كما يلاحظ في جدول رقم (3) حيث بلغ المعدل ضمن المدة الاولى 1997- 2007 (2,7%) و انخفض الى (1,7%) في 2005 ، مقابل ارتفاع في نسبة السكان للفئة العمرية (15- 64) عاماً وهي فئة السكان في سن العمل و يلاحظ من جدول رقم (2) الارتفاع التدريجي لهذه النسبة لتصل الى 59,7% من السكان لعام 2025 بعد ان كانت 52,4% عام 1997 ، و بمعدل نمو مرتفع عن معدل نمو الفئة السابقة بلغ 3,3% للمدة 1997- 2007 و 4% 2007- 2012 ليصل الى 2,5 % عام 2025 ، و ذلك الارتفاع في معدل النمو ناتج عن عملية انتقال السكان في الفئة العمرية الدنيا الى هذه الفئة و تراكم عملية الدخول بشكل مستمر .

جدول رقم (2) تطور البنية العمرية للسكان للمدة 1997- 2025

الفئة العمرية / السنة	14-0	64-15	65فاكثر
1997	9,744,440	11,552,232	749,572
2007	12,798,813	16,048,638	834,630
2012	13,637,632	19,579,918	989,698
2015	14,333,435	21,463,757	1,136,492
2025	17,417,178	28,252,735	1,686,823

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام في العراق وتوقعات السكان حسب الفئات العمرية للسنوات 2007، 2012، 2015 ، 2025 .

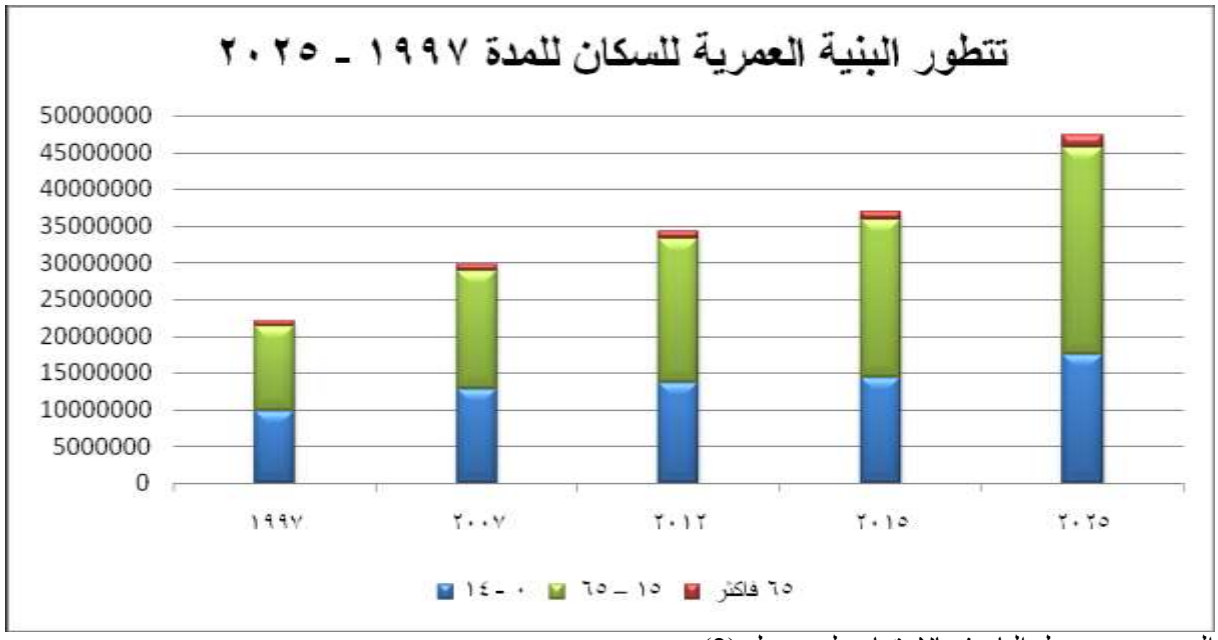

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2) .

ومما سبق فأن هذه التوقعات بتجاوز معدل نمو الفئة (15- 64) و هي فئة السكان النشطين اقتصادياً معدل نمو الفئات المعالة اقتصادياً (اقل من 15 سنة و اكثر من 64 سنة) والوصول الى نسبة 60 -65 % من السكان وطبقا لتعريف الامم المتحدة للهبة الديموغرافية فسيتيح للعراق الدخول في الهبة الديموغرافية بحلول عام 2030-2035 رغم ان هناك بوادر اولية للانتقال الا انه لن يتحقق قبل هذه المدة .

جدول (3) تطور معدل نمو الفئات العمرية لسكان العراق1997-2025

الفئة العمرية	2007-1997	2012-2007	2015-2012	2025-2015
14-0	2,7	1,2	1,6	1,7
64-15	3,3	4	3	2,5
65 فاكثر	1,0	3,4	4,6	4

المصدر : بالاعتماد على جدول رقم (2) .

حيث تشير التوقعات الى ارتفاع نسبة هذه الفئة لتصل الى 62 % عام 2031 و64%عام 2041[5]

يلاحظ انخفاض معدل نمو السكان صغار السن وبشكل بطيء جدا للمدة 2012 -2025 سينعكس على استمرار النافذة لجيلين وليس جيلا واحدا كما في باقي الدول ، يغذي هذا النمو الفئة الوسطى للسكان حيث يرتفع معدل نموها الى 4% يبدا بالانخفاض التدريجي نتيجة انخفاض معدل نمو السكان صغار السن ، والامر مختلف للسكان كبار السن حيث سيرتفع نمو هذه الفئة ويستمر بالارتفاع لارتفاع نسبة الفئة العمرية الوسطى للسكان وارتفاع امد الحياة ايضا ينظر جدول رقم ( ) .

و يستمر معدل نموها بالارتفاع ليتجاوز معدل نمو الفئتين الاخرتين في السنوات القادمة لتصل الى اعلى معدل لها 4% لعام 2025 و ذلك نتيجة لدخول السكان في فئة (15- 64) عام الى هذه الفئة بوتيرة اعلى ينظر جدول رقم (3) و من المتوقع ان يبلغ حجم كبار السن في العراق 1,686,823 نسمة عام 2025 ويرتفع الى 5,7 مليون نسمة عام 2050 وبنسبة 6,8 % من السكان بعد ان بلغت 989,698 نسمة حالياً [6] . وستصل الى 10 % للعام 2041 .

جدول (4) تطور نسب الفئات العمرية في العراق حتى 2025

السنة	14-0%	64-15%	65+%
1997	44,2	52,4	3,4
2007	42,4	54,9	2,7
2012	39,8	57,3	2,9
2015	38,8	58,1	3,1
2025	36,7	59,7	3,6

المصدر: بالاعتماد على جدول (2) .

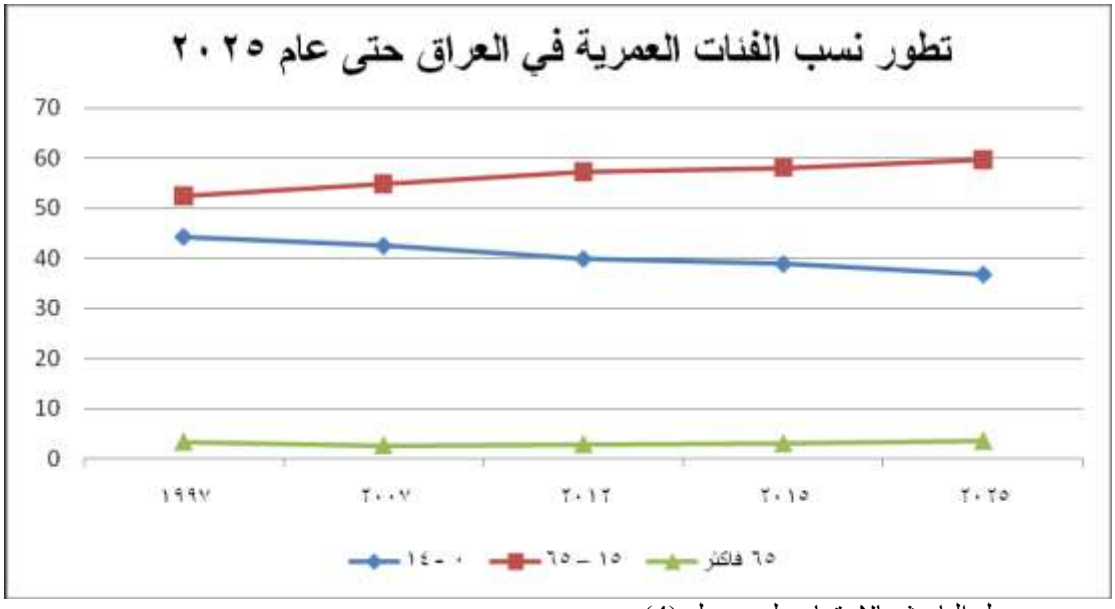

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (4)

اتجاه معدل الاعالة في العراق حتى عام 2025 :

اهمية معدل الاعالة يرتبط بزيادة السكان المنتمين للفئة النشطة اقتصادياً و التي تتضمن فئات سكانية لها ثلاث تاثيرات على الحياة الاقتصادية و علاقاتها وهي .

1- انها تتضمن السكان في سن الانجاب و الذين يؤمنون الزخم السكاني
2- فئة النشطين اقتصاديا و المرتبطة بسوق العمل .
3- الفئة المسؤولة عن النمو السكاني و علاقته بالقطاعات المختلفة

و تشير الدراسات ان انخفاض معدل الاعالة(*) يؤدي الى تطور و نمو الاقتصاد بشرط استثمار هذا الانخفاض عبر التشغيل الكامل

و يلاحظ من جدول رقم (5) انخفاض نسبة الاعالة الكلية من (91) عام 1997 الى(85) عام 2007 و (75) عام 2012 و يتوقع استمرار الانخفاض لتصل الى (67) عام 2025 .

و هذا الانخفاض نتيجة لتغير ديموغرافي ينعكس على دخل الفرد و الاسرة و قدرته على الادخار و على طلب السلع و الخدمات و نوعية التعليم و الصحة و الاستثمار و بعبارة اخرى فان هذا الانخفاض في نسبة الاعالة سيخفف العبء مما سيتيح المجال امام استثمارات اضافية في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

جدول (5) تطور معدلات الاعالة في العراق حتى 2025

السنة	معدل الاعالة%
1997	91
2007	85
2012	75
2015	72
2025	67

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم (2)

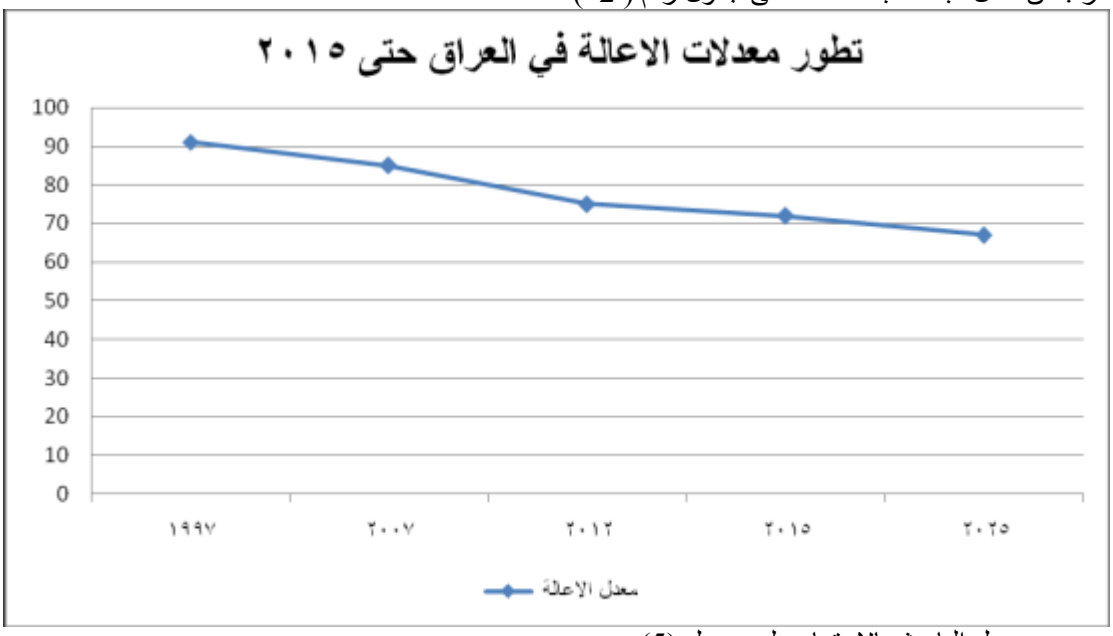

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (5) .

معدل الهبة الديموغرافية في العراق(*):

بلغ حجم السكان المعالين 14,627,330 نسمة عام 2012 و سيصل الى 19,104,001 نسمة عام 2025 و على هذا الاساس سيكون معدل نمو هذه الفئة من السكان 1,8% للمدة 2012- 2025 اما حجم السكان في سن العمل (15- 64) عاما فهو 19,579,918 نسمة لعام 2012 ومن المتوقع ان يصل الى 28,252,735 نسمة عام 2025 و سيبلغ معدل نمو هذه الفئة للمدة المذكورة 2,6% سنويا و يمكن قياس معدل الهبة الديموغرافية لسكان العراق وذلك وفق معادلة الاتية [7] :

%0,8 = 2,6—1,8=

فالهبة الديموغرافية تجاوز معدل نمو السكان في الفئة العمرية (15- 64) سنة معدل نمو الفئات السكانية المعالة وهم صغار السن دون سن (15 سنة) و كبار السن (65 عام) فاكثر و كلما زاد الفرق دل على قوة الهبة الديموغرافية و التي تصل اعلى معدل لها و تبدأ معها بالتراجع حتى تختفي لتنهي مدة هذه الهبة فهي في ذات الوقت مقياس على بدء الهبة و انتهاءها .

(*)تستخرج نسبة الاعالة وفق المعادلة الاتية :-

[7] نسبة الاعالة =حجم السكان دون 15 سنة +حجم السكان من 65 فاكثر / (حجم السكان (15- 64) سنة)×100

(*)معدل الهبة الديموغرافية =معدل نموالسكان المعالين – معدل نمو السكان في سن العمل

حجم السكان ومعدلات النمو السكاني لمحافظات العراق حتى 2025 :

يلاحظ من الجدول (6) ان تبايناً ملحوظاً في معدلات الزيادة السكانية بين المحافظات وارتفاع التدريجي في حجم السكان لجميع المحافظات مع تباين الزيادة السكانية السنوية من مدة لاخرى والمهم في هذا المبحث هو بيان حجم السكان المتوقع لكل محافظة مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم السكان في سن العمل خلال السنوات القادمة لارتباط هذا الحجم بالطلب على العمل خلال نفس المدة وقدرة سوق العمل على استيعاب هذا الطلب .

جدول (6) تطور حجم السكان لمحافظات العراق حتى عام 2025

المحافظة	1997	2007	2012	2015	2025
دهوك	402970	505491	1158633	1252350	1611448
نينوى	2042852	2811091	3353875	3612342	4595680
السليمانية	1362739	1893617	1931561	2095851	2729295
التأميم	753171	902019	1432747	1548213	1990164
اربيل	1095992	1542421	1657684	1797707	2337209
ديالى	1135223	1560621	1477684	1584949	1989548
الانبار	1023736	1485985	1598822	1715144	2154102
بغداد	5468804	714570	7255278	7877879	10281154
بابل	1181751	1651565	1864124	1999031	2507702
كربلاء	594235	887858	1094281	1180539	1509796
واسط	783614	1064950	1240935	1335228	1693310
صلاح الدين	859592	1191403	1441266	1544077	1930850
النجف	775042	1081203	1319608	1425718	1831862
القادسية	751331	990483	1162485	1250169	1582801
المثنى	436825	614997	735905	788259	985129
ذي قار	1184796	1616226	1883160	2029342	2586162
ميسان	637126	824147	997410	1078082	1387086
البصرة	1556445	1912533	2601790	2818803	3653437
مجموع العراق	22046244	29682081	34207248	36933684	47356736

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان وتقديرات السكان للمحافظات للاعوام حتى 2025 .

الملاحظ من جدول معدلات النمو السكاني في المحافظات جدول (7) انخفاض معدلات النمو السكاني لجميع المحافظات للمدة 1997- 2007 مقارنة مع 2012 – 2015 و 2015 – 2025 وتراوح الانخفاض بين (1.2) % في محافظة بابل و (0.5)% في عدد من المحافظات كأدنى

الأ ان الملاحظ ايضاً استمرار الارتفاع السني لمعدلات النمو والتي بلغت كمتوسط 2,5 % مقارنة بمعدلات النمو في العالم والدول العربية والاقليمية وتشير التقديرات الى انخفاض معدل النمو خلال المدة 2025 – 2050 لبصل الى 1% تقريباً وذلك نتيجة الانخفاض المستمر لمعدلات الخصوبة في العراق والمحافظات مع تباينها المكاني وهذا يوشر على فترة ظهور الهبة وهي بعد عام 2030 .

جدول(7) تطور معدل النمو السكاني في العراق حسب المحافظات للمدة 2012- 2025

المحافظة	%2007 -1997	%2015-2012	%2025-2015
دهوك	2,3	2,5	2,5
نينوى	3,2	2,4	2,4
السليمانية	3,3	2,2	2,6
التأميم	1,8	2,5	2,5
اربيل	3,4	2,7	2,6
ديالى	3,1	2,3	2,2
الانبار	3,7	2,3	2,3
بغداد	2,7	2,7	2,6
بابل	3,4	2,3	2,2
كربلاء	4	2,5	2,4
واسط	3,1	2,4	2,4

صلاح الدين	3,3	2,3	2,2
النجف	3.3	2,5	2,5
القادسية	2.8	2,4	2,3
المثنى	3	2,2	2,2
ذي قار	3,1	2,5	2,4
ميسان	2,6	2,6	2,5
البصرة	2	2,6	2.5
العراق	3	2,6	2,5

المصدر: من عمل الباحث على جدول(6)

تغير البنية العمرية لسكان المحافظات حتى 2025 :-

من جدولي (6) (7) واللذان يوضحان تطور الهيكل العمري لسكا ن المحافظات و التحول الديموغرافي حتى عام 2025 ،يتبين ان التحول الديموغرافي في العراق بدرجات متفاوتة بين محافظاته بدأ مع انخفاض نسبة السكان الفئة العمرية دون (15) عاماً وارتفاع نسبة السكان في سن العمل (15 – 64) عاماً، ودخول هذة المحافظات بدرجة متباينة وبأوقات مختلفة نتيجة التغير الديموغرافي الى هذة النافذة.

ويمكن الاشارة الى الاتي :-

1. بعد ان كانت نسبة السكان للفئة العمرية الاولى (0 - 14) عاماً تتراوح بين 48,5% من مجموع السكان كما في محافظة الانبار و 40,5% من السكان في محافظة بغداد لعام 1997 فأنها بدأت بالانخفاض للاعوام 2007 و2012 و2015 و2025 لتصل الى 38,6% في محافظة المثنى كأعلى نسبة لهذا الفئة من السكان و 35,5% في محافظة بغداد لعام 2025 اي انخفضت نسبة السكان لفئة صغار السن الى مايقارب 10% في بعض المحافظات كما في الانبار لتتحول الى فئة السكان في سن العمل و يعود هذا الانخفاض الى تغير اتجاهات الخصوبة نحو الانخفاض .
2. فيما يتعلق بتغير الفئة العمرية للسكان في سن العمل (15- 64) عاما فيلاحظ انها كانت تتراوح بين 56.1 % من مجموع السكان في محافظة بغداد كاعلى نسبة لهذه الفئة بين المحافظات و48.5في محافظة الانبار لعام 1997 ، وخلال المدة حتى 2025 يلاحظ الارتفاع التدريجي لنسبة هذه الفئة ولجميع المحافظات حتى وصلت في بغداد الى 60.7 % ، و58 % في المثنى كادنى نسبة بين المحافظات للعام المذكور ، اي ان تغيرا وتحولا ديموغرافيا في التركيب العمري لسكان المحافظات وبشكل مستمر خلال المدة 1997-2025 ، ويمثل هذه التغير بداية لظهور الهبة الديموغرافية في بعض المحافظات تسبق حتى ظهورها على مستوى العراق كما في بغداد .
3. التغير في فئة السكان (65) فاكثر ويلاحظ ارتفاع نسبة السكان في هذه الفئة ولجميع المحافظات خلال المدة المذكورة وتراوحت بين 3.4 % من مجموع السكان في محافظة المثنى الى 3.8 % في محافظة بغداد وذلك الارتفاع ناجم عن دخول السكان

من الفئة السابقة بشكل متزايد وتشير الدراسات الى ان نسبة هذه الفئة شتصل الى 10 % عام 2041 . ينظر جدول رقم (8) .

جدول (8) تغير هيكل التركيب العمري لمحافظات العراق للمدة 1997-2025

المحافظة	1997*			2012			2015			2025		
	14-0	64-15	65+	14-0	64-15	65+	14-0	64-15	65+	14-0	64-15	65+
دهوك				39,7	57,4	2,9	38,5	58,3	3,2	36,4	60	3,6
نينوى	47,5	49,3	3,2	40,4	56,7	2,9	39,3	57,5	3,2	37,3	59,1	3،
السليمانية				38,6	58,3	3,1	37,6	59,1	3,3	35,7	60,6	3,7
التأميم	43,1	53,6	3,3	39,6	57,5	2,9	38,5	58,4	3,1	36,5	59,9	3,4
اربيل				38,8	58,1	3,1	37,8	59	3,2	35,8	60,5	3,4
ديالى	44,1	52,5	3,4	41,4	55,8	2,8	40,3	56,7	32	38,3	58,3	3,8
الانبار	48,5	48,5	3	41,4	55,9	2,7	40,3	56,7	3	38,2	58,4	3,5
بغداد	40,5	56,1	3,4	38,5	58,4	3,1	37,5	59,3	3,2	35,5	60,7	3,6
بابل	44,8	51,8	3,4	41,5	55,7	2,8	40,4	56,6	3	38,3	58,2	3,4
كربلاء	43,9	52,4	3,7	40	57	3	38,9	58	3,1	36,9	59,5	3,5
واسط	44,5	51,7	3,8	40,7	56,5	2,8	39,6	57,4	3	37,6	59	3,6
صلاح الدين	47,9	48,9	3,2	41,8	55,5	2,7	40,6	56,4	3	38,5	58	3,4
النجف	44	52,1	3,9	40,7	56,4	2,9	38,6	58,2	3,2	36,6	59,7	3,5
القادسية	44,8	51,1	4,1	40,8	56,3	2,9	39,7	57,3	3	37,6	58,8	3,7
المثنى	47	48,6	4,3	41,7	55,6	2,7	40,7	56,4	2,9	38,6	58	3,6

ذي قار	46,3	49,7	4	40,3	56,8	2,9	39,2	57,7	3,1	37,2	59,3	3,4
ميسان	45,3	49,4	3,8	39,5	57,5	3	38,5	58,3	3,2	36,5	60	3,5
البصرة	43,6	52,8	3,6	39	58	3	38	58,8	3,2	36	60,4	3,5

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام للمحافظات لعام 1997 وتقديرات السكان حسب المحافظات للاعوام 2012 ، 2015 ، 2025 .

*تم استثناء محافظات دهوك واربيل والسليمانية لعدم توفر بياناتها لعام 1997

ومما سبق يمكن القول بأن :-

1- انخفاض تدريجي في نسبة الفئة العمرية (0-14) بسبب انخفاض معدلات الخصوبة ويتباين هذا التحول الديموغرافي مكانياً من محافظة لاخرى .
2- ارتفاع لنسبة الفئة العمرية في سن العمل (15- 64) عاماً بشكل متباين من محافظة لاخرى
3- ارتفاع في نسبة فئات كبار السن 65 عام فأكثر ويستمر الارتفاع بعد 2025 نتيجة ارتفاع الفئة الثانية ودخول قسم منها الى فئة كبار السن .حتى تصل الى 6% من السكان في بعضها .

تطور معدلات الاعالة للمدة 2012 – 2025 في العراق حسب المحافظات وعلاقتها بالادخار والاستثمار :

تشير الدراسات الحديثة ان تزامن التحول الديموغرافي المتمثل في ارتفاع نسبة فئة السكان في سن العمل على حساب الفئتين الاخريتين يؤدي الى تأثير سريع على صعيد الاقتصاد نتيجة لانخفاض نسبة الاعالة التي تؤثر بدورها على الادخار والاستثمار على مستوى الاسرة والبلد ،لقد طال انخفاض الاعالة كل المحافظات دون استثناء في حين تباين النسبة بين اعلى نسبة اعالة في محافظة صلاح الدين (80) وادنى نسبة في بغداد والسليمانية (71) عام 2012 ويتوقع ان تنخفض نسبة الاعالة في عام 2025 بحيث تبلغ في صلاح الدين و المثنى (72) كأعلى معدل وتليها ديالى وبابل بمعدل (71) اما حدها الادنى ففي محافظة البصرة (62) تليها بغداد والسليمانية (64) يلاحظ جدول رقم (9) .

جدول (9) تطور معدلات الاعالة للمدة 2012 – 2025 في العراق حسب المحافظات

المحافظة	2012معدل الاعالة	2015معدل الاعالة	2025معدل الاعالة
دهوك	74	71	66
نينوى	76	73	69
السليمانية	71	68	64
التأميم	74	71	67
أربيل	71	70	65
ديالى	79	76	71
الانبار	79	76	69
بغداد	71	68	64
بابل	79	76	71
كربلاء	75	72	68
واسط	77	74	69
صلاح الدين	80	77	72
النجف	77	71	67
القادسية	76	74	69
المثنى	80	77	72
ذي قار	76	73	68
ميسان	73	71	67
البصرة	72	69	62
العراق	75	72	67

المصدر:- بالاعتماد على جدول رقم (8) .

استثمار الهبة الديموغرافية في دول جنوب شرق اسيا تجربة عالمية ناجحة :

تعد تجربة دول جنوب شرق اسيا مع الهبة الديموغرافية نموذجاً يحتذى به و يمكن الاستعانة بها في استثمار هذه الظاهرة و دورها في معالجة المشاكل و اثارها الايجابية على مستوى السكان و الاقتصاد .

و بالنظر الى ما احدثته الهبة الديموغرافية في دول جنوب شرق اسيا و كيفية تعامل هذه الدول معها يمكن ملاحظة اهميتها في احداث تغييرا في العراق يشابه ما احدثته في هذه الدول و يمكن بيان ابرز اثارها في الاتي :

1- ساهمت في تخفيض مستوى الفقر في هذه البلدان بعد ان ادركت انه لا يمكن التعويل على تلقائية النمو الاقتصادي في القضاء على الفقر و كان هذا بفعل التأثير المتعادل بين المتغيرات الديموغرافية و الاقتصادية و انخفاض نسبة الاعالة و ارتفاع معدل دخل الفرد حيث انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون باقل من دولار واحد في اليوم في هذه البلدان خلال المدة 1987-1998 بمعدل 37% [8] .
2- تغير نسبة المشتغلين الى المعالين و دوره في رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل كان له الدور في تحسن نوعية نظم التعليم و بشكل مرن مما ساهم في زيادة انتاج هذه البلدان .
3- ساهم التغيير الهيكلي للسكان في زيادة النمو الاقتصادي و دفع نمو اجمالي الناتج المحلي حجم السكان نحو الانخفاض و رفع الادخار ليصل الى 50-70%[9] .
4- عمل ارتفاع الدخل القومي على تحفيز خفض معدلات الخصوبة و تغير انماطها بسبب اتساع القطاع الصناعي و استيعابه للسكان في سن العمل الا ان هذا التغير الديموغرافي لم يكن نتيجة النمو الاقتصادي بقدر ما كان سبباً في زيادة تراكم رأس المال من خلال نمو السكان في سن العمل و انخفاض نسبة المعالين .
5- زيادة تراكم رأس المال من خلال نمو السكان في سن العمل و انخفاض نسبة المعالين[10]
6- انخفاض عبء الاعالة و انخفاض الاستهلاك على حساب الادخار .

وتشير الدراسات الى دور هذه الهبة الديموغرافية في نمو اقتصاد دول جنوب شرق اسيا عبر قياسها بعدد من الاجراءات في المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و كذلك مجموعة من السياسات العامة رافقت التحول الديموغرافي لكي تتمكن من استثمار هذا التغير فلولا اجراء هذه الدول تغييراً يتفاعل مع تغير البنية العمرية للسكان لما حصدت نتائجها [11] .

كما يشير عدد اخر من الدراسات الى ان التغييرات السكانية المتمثلة بارتفاع معدل نمو السكان في سن العمل ساهمت بمقدار 40% في النمو الاقتصادي لبلدان جنوب شرق اسيا بين عامي 1970- 1990 ويكون نمو الاقتصاد بطيء عندما يكون نمو السكان في سن العمل منخفضا عن نمو اجمالي السكان ، ويتحسن النمو الاقتصادي عندما يتعدى نمو السكان في سن العمل نمو اجمالي السكان[12] .

ان اثر التحول السكاني في النمو والتنمية في هذه الدول اصبح نموذج عالمي لايمكن نكرانه او تجاهله .

استثمار الهبة الديموغرافية و تحديات الاستثمار في العراق :

السؤال المهم هو هل يستطيع العراق استثمار هذه الهبة الديموغرافية ؟ ان الجواب على هذا السؤال يعتمد على اتخاذ العراق للخطوات اللازمة لذلك والاستفادة من تجارب الدول التي سبقته في هذا المجال :

العراق يتميز بحجم سكاني كبير و معدلات دخول منخفضة و في نفس الوقت يمتلك المؤهلات الاساسية للنهوض الاقتصادي في حالة ربط السكان بالتنمية و النمو الاقتصادي .

فالهبة الديموغرافية مشروع تنموي ذو ابعاد متعددة و اهم ما يجب القيام به هو تحويل هذا الارتفاع في حجم السكان و خصوصا الفئة الوسطى الى هبة و نافذة و فرصة ديموغرافية و هذا يرتبط بقدرة العراق على زيادة نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي عبر استيعاب سوق العمل للطلب المتزايد ، مع ملاحظة ارتفاع معدلات البطالة في العراق اليوم لتصل الى 15% .

يواجه اقتصاد العراق اليوم تحديات هيكلية تحد من نموه السريع مرتبطة بهيمنة النفط وارتفاع تكلفة ادراة دولة الرفاه المبنية على توزيع الريوع النفطية وتكفل الحكومة بتوظيف المواطنين في القطاع الحكومي وتوفير الخدمات بتكاليف رمزية مما ادى الى تضخم القطاع العام وعزوف الناس عن العمل في القطاع الخاص ، والى الآن يمكن القول ان العراق لم يفلح في مواكبة نمو القوى العاملة مع معدل النمو الحالي فكيفما مع ارتفاع المعدلات الى اضعاف في السنوات المقبلة.

التحدي الاكبر في التهيئة لاستثمار هذه الهبة هو التحدي السياسي و الذي يؤثر على بيئة رأس المال و الاستثمار و الاخير هو الوحيد القادر على تلبية سوق العمل و عرض فرص العمل بعيداً عن القطاع العام المتخم و انعكاسات هذه العملية على تحسين نوعية الحياة .

يشير البعض الى ان الهبة الديموغرافية تمثل الزخم او الامكان لمكاسب ايجابية في النمو الاقتصادي لكنها ليست ضمانة له ، وان التغيرات الديموغرافية سوف لن تؤدي الى معدلات ملحوظة للنموالاقتصادي تحدث تلقائيا فالعامل الديموغرافي يمارس دوره من خلال تغيير التركيب العمري .

سيواجه العراق تحدياً كبيرا يزداد خطورة مع الابتعاد عن بداية دخوله للنافذة الديموغرافية و هو عام 2025 تقريبا يتمثل هذا التحدي في زيادة الطلب على العمل نتيجة لارتفاع نسبة السكان في سن العمل و ارتفاع معدلات نمو هذه الفئة بنسب اكبر من معدلات نمو الفئات الاخرى ستستمر هذه الزيادة بالتراكم في حالة عدم تلبيتها حيث يتوقع ان يزداد اجمالي عدد القوى العاملة في العراق من (19579918) عام 2012 الى (28252735) عام 2025 يجب على العراق استيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل بعيدا عن القطاع العام المسيطر حالياً .

لذا فان مستقبل الحياة الاقتصادية و النمو الاقتصادي و اثاره الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديموغرافية يرتبط بقدرة العراق على تطوير سوق العمل فيه كما اشرنا .

و حتى يتوافق الطلب على العمل مع العرض على العراق ان يعمل على تحسين نوعية التعليم و ان يؤمن التدريب المكثف في العمل ، تشير اخر المسوحات في العراق اليوم ان ما يقارب 84% من سكان العراق دون التعليم للشهادة المتوسطة و هذا تحدي في قبال فرص عمل يجب ان توفر لهم بما يتناسب مع مؤهلاتهم و شهاداتهم ومهاراتهم .

على العراق تطوير الاسواق المالية و السياسات الكلية و الضريبية التي تعطي اولوية للقطاع الخاص و تضمن ابرام العقود في بيئة مؤسساتية سلمية فما زال الاستثمار في العراق ضعيفا رغم وجود سبل النجاح و التطور لذا يجب ان تحل المشاكل التي تعرقل الاستثمار لانه الوحيد القادر على امتصاص الطلب على العمل كما ذكرنا و سينعكس ايضا على نتائج ديموغرافية مستقبلية .

ان انفتاح النافذة الديموغرافية لا يؤثر في التنمية ما لم تتبع سياسات مؤسسية تحقق التكامل بين جانب العرض الذي يقدمه انفتاح النافذة و بين جانب الطلب الذي يفترض ان تمثله حيوية الاسواق و النمو الاقتصادي [14] .

انها فرصة لا تتكرر فهي محدودة زمنيا لا تتاح الا مرة واحدة على مدى (25-30) عام ثم ما تلبث ان تتبدد حين تبدأ معدلات الاعالة بالارتفاع مرة اخرى حيث تنتقل الفئات العمرية التي شكلت القوى البشرية الى (المسنون) من السكان دون ان يحل محلها عدد مساوٍ مما يؤدي الى النتائج الاقتصادية و الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الكهلة من ضغوط على انظمة الضمان الصحي و الخدمات الصحية و انكماش نسبة السكان في سن العمل[15] .

و توصي تقارير الامم المتحدة لاستثمار هذه النافذة لتوسعة سوق العمل على تكثيف قوة العمل بدلا من تكثيف رأس المال ،عبر الصناعات الصغيرة الكثيفة العمل و قليلة رأس المال للاستفادة من التحول الديموغرافي ، و كذلك على ضوء تجارب عملية في عدد من بلدان شرق اسيا اهمية تأمين الدعم السياسي باعتبار ان الهبة الديموغرافية مشروع تنموي يساعد في القضاء على الفقر بما يعكس الاهمية القصوى للسكان و دورهم الفعال [16] .

فالعراق يعاني من تضاعف معدلات البطالة و سيطرة القطاع العام على سوق العمل و كذلك بطء في خلق فرص العمل نتيجة لاختلال سوق العمل كذلك مشاكل السكان من الفقر و الجوع و الامية و النمو السكاني و يجب على العراق التهيئة للتحول الديموغرافي المتمثل في ارتفاع نسبة السكان في سن العمل حيث يتضاعف الطلب على العمل من الان حتى عام 2050 ، و يتعين على اسواق العمل التأقلم مع هذه الاعداد المتزايدة من طالبي العمل لاول مرة بالاضافة الى العاطلين و الباحثين عن العمل .

لذا يجب ان نعمل على التوظيف الامثل لفرصة الهبة الديموغرافية و الاستعداد لظاهرة الهبة كوننا ضمن نطاق دخولها

من اهم الاجراءات المرتبطة بالتغيير المتمثل بعملية التحول الديمغرافي هي السياسات الاقتصادية المواكبة لها ، ومن سياسات تعظيم الاستفادة من النافذة الديمغرافية خلق فـرص الـعـمـل والتشغيل لاستيعاب العمالة المتزايدة ومنها ،معالجة قضية الأمية المنتشرة

يجب على العراق كخطوة في خلق الفرص اعادة بناء الصناعات الصغيرة و المتوسطة وذلك لدورها في احداث التنمية في عدد كبير من الدول .تمويل المشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل اكثر فعالية مما يجري في العراق اليوم .والوصول الى مبدأ الحكم السليم لما له من انعكاسات على النشاط الاقتصادي و ما يرافق من سوق العمل ، فالدولة يجب عليها ان توفر البيئة الملائمة على المستوى السياسي و القانوني للقطاع الخاص و الذي بدوره يولد الدخل و يخلق فرص العمل .

ومنها تشجيع المشروعات الإنتاجية كثيفة العمالة ، ومضاعفة نسبة الادخار المحلي ، تعزيز قدرة المؤسسات المالية على تعبئة واستثمار المدخرات ، تعزيز المناخ الاستثماري ومن ضرورات ذلك جودة المؤسسات ومرونة في الإجراءات وفي الإدارة .

تنمية واستثمار القطاع الزراعي عبر سلسلة من الاجراءات منها استصلاح الأراضي الصحراوية وكذلك سياسات دعم الأنشطة ذات الميزة التنافسية .

كما يجب على العراق ان يتهيأ لما سيواجهه مستقبلاً من ارتفاع نسبة السكان كبار السن و ستصل نسبتهم الى 6,8% عام 2025 و بحجم 5,7 مليون نسمة تقريباً حيث التعمير الى ذروته لذا يجب ان يخطط لما بعد انتهاء هذه الهبة و تحول هذه النسب الكبيرة من سكان للفئة (15- 64) الى كبار السن و عليه يجب ان يطور برامج الضمان الاجتماعي ذات الارباح المستدامة و ليس الضمان الاجتماعي الفاقد لهذه الارباح .

ومما سبق فان تغييرا ديموغرافيا سيخلف تغييرات كمية ونوعية في السكان على الحكومات ان تتهياء لاستثمارها عبر اتخاذها مجموعة تدابير وخطوات ستسهم في خلق نمو اقتصادي سريع وواسع يحرر البلد من اغلب مشاكله السكانية والاقتصادية ، وعلى العكس من ذلك في حال عدم استثمارها فانها ستتحول الى نقمة تدخل البلد في دوامة من المشاكل السكانية والاقتصادية بل وحتى السياسية والاجتماعية على المدى الطويل ، ليس امامنا الا ان نعمل على الخيار الاول وهذا مرهون اولا واخير بالسياسات التي ستتبعها الحكومة تجاه هذا التغيير .

الهوامش

(1) الدكتور احمد قطيطات ، الهبة الديموغرافية في الوطن العربي ، المؤتمر الاحصائي العربي الاول ، عمان الاردن 2007 ، ص 410 .
(2) المصدر نفسه ، ص 369 .
(3) حالة سكان العراق 2010 ، التقرير الوطني الاول حول حالة السكان في العراق ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،2011 ، ص 27 .
(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا و صندوق الامم المتحدة للسكان و جامعة الدول العربية ، الترابط بين السكان و التنمية و الفقر على الصعيد الكلي ،المنتدى الاقليمي العربي للسكان (بدرت19-21تشرين الثاني 2004).
(5) حافظ شقير ، مصدر سابق ، ص 52 -53 .
6مكي محمد عزيز ،رياض ابراهيم السعدي ، جغرافية السكان مطبعة جامعة بغداد ،بغداد 1984،ص338
7 تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكونولوجيا المعلومات ، 2012 ، ص84 .
8 - احمد فطيطات ، مصدر سابق ، ص 410 .
9 - تقرير السكان والتنمية ، العدد الثاني ، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2005 ، ص 36.
10 - المصدر نفسه .
11-المصدر نفسه ، ص 37 .
12- المصدر نفسه ، ص 2.
13-blom, d,canning,d.andmalaney,demographic, chance and economic growth in Asia ,population and development review ,vol .26,pp.257-290 .2000 .
14- النافذة الديموغرافية ، مصدر سابق ، ص 2 .
15- ميثاء سالم الشامسي ، السياسات السكانية والتحول الديموغرافي في الوطن العربي مع اشارة خاصة الى دول مجلس التعاونبرنامج المنتدى العربي للسكان 2004 ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وصندوق الامم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية ،جامعة الامارات العربية المتحدة ، ص 11
16- حالة سكان العراق 2010، مصدر سابق ، ص 27 .
17- النافذة الديموغرافية ، مصدر سابق ، المقدمة ، ص ط .